



ورشة العمل الموضوعية عن السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي في سياسات الجوار الأوروبي في منطقة الجوار الجنوبي

2019 بيروت، 6-7 أبريل

خلاصات وتوصيات

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورشة عمل موضوعية عن السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي في سياسات الجوار الأوروبي في منطقة الجوار الجنوبي ضمن مبادرة "مجالات" يومي 6 و7 أبريل 2019 في بيروت. تتكون هذه المبادرة من كونسورتيوم من منظمات المجتمع المدني العاملة في الجوار الجنوبي الأوروبي، يتألف من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والاتحاد العربي للنقابات وسوليدار والشبكة الأوروبية المتوسطية الفرنسية ومنتدى البدائل، تحت اسم "مجالات: المبادرة الإقليمية للحوار المنظم"، وبدعم من الاتحاد الأوروبي. تشكل ورشة العمل الموضوعية عن السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي 2019 ورشة من سلسلة 5 ورشات سيتم عقدها سنويا في إطار هذه المبادرة والتي ستركز كل منها على أولوية تم تحديدها في مسار الحوار المهيكّل. ضمت ورشة 2019 عن السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي 36 ممثلاً/ة عن منظمات المجتمع المدني وخبراء من منطقة الجوار الجنوبي وركزت على السياسات التجارية والاستثمارية المعتمدة في سياسات الجوار الأوروبية وعلى تأثيرهما على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان بشكل عام في المنطقة. خلال هذين اليومين، أتيحت الفرصة للمشاركين لتعميق النقاش حول المواضيع التالية:

- ✚ الإطار العام لعلاقة الاتحاد الأوروبي ومنطقة الجوار الجنوبي وإلى أي مدى يؤثر الإطار الحالي في فعالية التعاون الإقليمي وفي تحقيق التنمية المستدامة على النطاقين الإقليمي والوطني
- ✚ تناسق السياسات الأوروبية وتأثيرها على السياسات الخارجية للاتحاد- بالتحديد تلك التي تؤثر على الجوار الجنوبي
- ✚ أدوات تحرير التجارة المروّجة من الإتحاد الأوروبي في المنطقة بعد الانتقاضات العربية عبر الخطة الإستثمارية الأوروبية واتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة وتأثيرهما على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية



✚ تأثير الشراكة على البيئة التمكينية للمجتمع المدني في بلدان الجوار الجنوبي عبر تقديم نظرة نقدية لخرائط الطرق الأوروبية للانخراط مع المجتمع المدني

✚ تأثير الدور المتصاعد للقطاع الخاص في السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي ومدى التزامها بمعايير حقوق الإنسان.

ارتكزت الجلسات في جزئها الأول على مناقشة وثائق سياسية وسياساتية أوروبية متعلقة بالمواضيع المطروحة وفي الجزء الثاني على طرح أولويات وتوصيات سترفع للمناقشة في المؤتمر الإقليمي الثاني لمجالات في سبتمبر 2019 تحضيراً للمنتدى المدني في بروكسل في نوفمبر 2019: (1) وثيقة اتساق سياسات الإتحاد الأوروبي من أجل التنمية²¹، (2) اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والمعمقة³ - الإطار العام وحالتي تونس والمغرب⁴، (3) خطة الاستثمار الأوروبية⁵ (4) خريطة طريق الانخراط الإتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني في عدّة بلدان من منطقة الجوار الجنوبي⁷⁶

تحديد الإطار

قدّمت الجلسة الأولى نبذة عن تطور الإطار الذي يحكم العلاقة ما بين الإتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي والعناصر التي تحدد التعاون الإقليمي ما بينهما وتخدم تحقيق التنمية المستدامة. تم عرض تطوّر وضع الشراكة والأولويات المطروحة في العلاقة ما بين الضفتين في ضوء هذه التغييرات وربطهما بالإطار الحالي: إن الفجوة على مستوى اتساق الرؤية واضحة منذ مسار برشلونة وآليته المتعددة الأطراف إلى مبادرة ساركوزي في 2008 المتعلقة بالإتحاد من أجل المتوسط وصولاً إلى سياسة الجوار الأوروبية التي تحدد التعاون الحالي. أتت فكرة الإفتتاح على الجوار الأوروبي بأكمله من رغبة الإتحاد في التعاون مع أوروبا الشرقية أولاً ثم مع الجوار الجنوبي بسبب الإهتمام في لعب دور سياسي وتنموي في مرحلة ما بعد النزاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة (من 1995 ل 2003) والإهتمام بالمصالح التجارية مع انضمام اسبانيا للإتحاد، وقد اعتمد الإتحاد مبدأ

¹ https://ec.europa.eu/europeaid/new-european-consensus-development-our-world-our-dignity-our-future_en (الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية)

² https://ec.europa.eu/europeaid/2019-eu-report-policy-coherence-development-including-member-states-replies_en (التقرير السنوي 2019 لمراجعة اتساق السياسات من أجل التنمية باللغة الإنجليزية)

³ <http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1380> والمعمقة اتفاقية التجارة الحرة الشاملة (تونس) باللغة الإنجليزية -

⁴ - (والإتحاد الأوروبي) باللغة الإنجليزية تقييم اثار الإستدامة التجارية في اطار المفاوضات لاتفاقية التجارة الحرة الشاملة والمعمقة بين المغرب http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/november/tradoc_151926.pdf

⁵ http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2015/october/tradoc_153846.pdf (خطة الإستثمار الأوروبية) باللغة الإنجليزية

⁶ (حالة فلسطين) باللغة الإنجليزية

http://eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/2014/20140723_palestine_eu_civil_societyroadmap_en.pdf

⁷ https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/eu-lebanon_roadmap_for_engagement_with_civil_society.pdf حالة لبنان



تحرير التجارة من أجل تحقيق الديمقراطية بالرغم من أن هذا المبدأ لا يأخذ في عين الاعتبار التداخيات الاجتماعية لمنهج الاستثمار والتجارة المتبع. على المستوى التقني، تبلور هذا التطور في اعتماد أدوات الشراكة عيناها مع أوروبا الشرقية مع تحديد بند "عدم الانضمام لمنطقة المتوسط الجنوبي" وتم اعتبار العدالة والشراكة على مستوى الثقافة وحقوق الإنسان القيم المشتركة التي تحكم هذا التعاون، وتم التركيز على اتفاقيات التعاون الثنائية مع بلدان منطقة الجوار الجنوبي. منذ الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في المنطقة في 2011، ركز الإتحاد الأوروبي على محور الأمن ومناهضة العنف والإستقرار ولم يعد هناك تشديد على مبدأ الديمقراطية أو أي مراجعة لمنهج الإستثمار واتفاقيات التجارة وذلك واضح في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في 2015 - إذا تم تجاهل ما قدمه مسار برشلونة. هذا التغيير مستمر للسنوات القادمة مع صعود اليمين المتطرف وأزمة الهجرة المتفاقمة في المتوسط والمنحى السياسي الذي يمكن أن يتخذه الإتحاد الأوروبي بعد انتخاباته البرلمانية في مايو 2019. بالإضافة إلى ذلك، إن الإطار المالي المتعدد السنوات⁸ للإتحاد الذي يتم مناقشته يظهر تغيير نمط التمويل للمساعدات الخارجية ويتجه أكثر لتمويل التدخلات الإنسانية ولصدّ العنف ويقلل من التمويل التنموي.

1- اتساق السياسات الأوروبية للتنمية

تظهر الوثائق التي تحدد التوجّه التنموي للإتحاد الأوروبي واتساقها ما بينها وما بين سياساتها الخارجية ومع الأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة الإلتزام بالمبادئ نفسها مثل حقوق الإنسان والسلم والمساواة الجندرية والتنمية وعدم إغفال أحد بسبب العرق أو الجنس أو الإعاقة أو التوجه الجنسي ولكن لا تشمل حق تقرير المصير ولا حق الشعوب في التحرر من الإحتلال والسيادة على مواردها وقدرتها على اختيار مساراتها الإقتصادية والإجتماعية بحرية ومن دون ضغوط، الأمر الذي يؤثر على التمتع بحق التنمية الذي هو حق جمعي للشعوب والدول. أمّا بما يتعلق بمفهوم التنمية، يركز الإتحاد على المكونات التقليدية ومضمون الأجندة 2030 وهي ثلاثية الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في حين أنّ قضايا الحوكمة والسلم هي شروط خارجية ومساعدة فيها وليس مكونا عضويا فيها، كما يتم فصل السياسات المتعلقة بالسلم والديمقراطية عن السياسات التنموية. يُلاحظ غياب الاتساق ما بين الوثائق والسياسات على عدّة مستويات.

أولاً على المستوى الإجتماعي، يتم اعتماد مقارنة انتقائية في اختيار مواضيع الإهتمام بحيث يتم التركيز على الأمن الغذائي، الصحة، الهجرة ومواضيع أخرى وإغفال تناول الفقر بشكل كامل واللامساواة والتعليم والعمل اللائق والمضمون الإجتماعي لخيارات النمو الإقتصادي، كما يتم اعتماد مقارنة مجتزأة للسياسات التي تغطي المجالات الخمسة للأجندة 2030 (الناس، الكوكب، الإزدهار، السلم، الشراكة) ومقاربة برامجية للتنمية لا من خلال العمل على السياسات العامة، الأمر الذي ينافي مبدأ المجالات ودمج الأهداف ويعتمد على الإستهداف خاصة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية.

ثانياً على المستوى البيئي، يعتمد الإتحاد الأوروبي على مقارنة تقنية لمعالجة المشاكل البيئية الكامنة في أنماط الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة عبر اعتماد مفهوم الإقتصاد التويري (انخفاض انبعاثات الكربون واستخدام المواد القابلة

⁸ "Multiannual Financial Framework proposal "EU budget for the future" (باللغة الإنجليزية)
https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/communication-modern-budget-may_2018_en.pdf



للتدوير... الخ) وتبني فلسفة النمو التقليدية إذ إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر أو الصديق للبيئة يوفر أسواق جديدة في حين أن جوهر المطلوب هو تقليص نطاق تأثير الأسواق بحيث لا تتحكم بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والمعرفية وكل من يتصل بحقوق الإنسان الأساسية. في المقابل، تتجاهل سياسات الإتحاد التصدي لجذور المشكلات البيئية الكامنة في نمط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

ثالثا على المستوى الاقتصادي، ومع تبني الإتحاد مبدأ المجالات الخمسة للمقاربة التنموية وخاصة مجال الإزدهار الذي يتخطى النمو الإقتصادي لا يزال يعتمد في طرحه للسياسات الاقتصادية التي ستحقق النمو على مبدأ قفزة التجارة⁹ الذي يكرر كل عناصر السياسات الاقتصادية التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، لا يقدم الإتحاد أي اقتراحات من أجل التعامل مع أزمة العولمة الراهنة ولا عودة الميول الحمائية ولا بشأن الحد من ممارسات الشركات العابرة للحدود والشركات الالكترونية العملاقة وتهربها من الضرائب، ولا الجنات الضريبية (ومن ضمنها بلدان أوروبية). بالإضافة إلى عدم تقديم أي مقترحات من أجل ضرائب على المضاربات العالمية وعلى عمليات الإنتاج والتبادل لتمويل التنمية عالميا، كما لا يشير إلى الاختلالات البنوية في هيكل أسعار السلع المنحاز ضد البلدان النامية.

رابعا على مستوى السلم والحوكمة، لا يزال التحالف مع بعض الأنظمة القمعية قائما في حين أن الصوت يعلو بين الحين والآخر ضد بعض الانتهاكات الفردية أو الفئوية لحقوق الانسان وبشكل انتقائي، فلا يوجد أي مؤشر على التزام فعلي بحقوق الإنسان والحق في التنمية والتحول الديمقراطي بشكل متسق. وشدد الحضور على أهمية الإتساق في السياسات الأوروبية على مستوى الشراكة مع أطراف المصلحة التنمويين وخاصة المجتمع المدني بحيث أن الوثائق المعروضة تكرر الإلتزام بتعزيز هذه الشراكة ولكن في الواقع يفرض الإتحاد المزيد من الضغوط والمشروطية على عمل المنظمات بما في ذلك تشديد الإجراءات الإدارية والرقابة المبالغ بها على الأنشطة، والضغط للالتزام بالأجندات المصاغة من وجهة نظر أوروبية، بما يقلص هامش الحرية والقدرة لدى منظمات المجتمع المدني على ممارسة دورها ووضع اجنداتها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية في بلدانها.

توصيات

✚ إدخال قضايا السلم والحوكمة والمعرفة والثقافة كمكونين أساسيين في السياسات التنموية وعدم فصلهما عن المجالات الخمسة للأجندة 2030

✚ تشكيل مجموعة عمل بمشاركة المجتمع المدني من أجل صياغة اقتراحات محددة للانتقال من المقاربة القائمة على الاستهداف إلى مقاربة شاملة في معالجة المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة ولا سيما بما يتعلق بالحماية الاجتماعية، علما أن المقاربة الشاملة من الضروري أن تشمل العاملين في الاقتصاد غير النظامي والنساء والشباب والعاطلين عن العمل

⁹ Boosting Trade, "Strategic Plan 2016-2020 – DG Trade"

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2016/august/tradoc_154919.pdf



والأشخاص ذوي الإعاقات والمهاجرين واللاجئين مع مراعاة البعد الجندري لجميع الفئات السابق كما يجب الاستناد إلى أرويات الحماية الاجتماعية التي أطلقتها منظمات الأمم المتحدة.

2- سياسات التجارة والإستثمار

رَكَزَت الجلسة الثالثة على تقديم مقارنة نقدية للسياسة الأوروبية الاستثمارية وعرض لمسار اتفاقيات التجارة الشاملة والمعتمة بين الإتحاد الأوروبي وبلدان الجوار الجنوبي على عدة مستويات : تاريخ وتطور فلسفة الإتفاقيات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي وإيقاف المفاوضات مع المغرب والجملة الرابعة من المفاوضات مع تونس، بالإضافة إلى التمويل الموجه إلى لبنان في سياق "سيدر"¹⁰. في هذا الإطار، تم التأكيد على أن الرابط بين الإتفاقيات التجارية وخطة الإستثمار الخارجي في الطابع التمويلي منذ خلق فكرة الشراكة الأورومتوسطية هو التحكم بأزمة الهجرة وتداعياتها، كما أنه تم الإشارة إلى مكونات سياسات التجارة الخارجية الأوروبية والاتفاقيات المرتكزة بشكل أساسي على مجمل القطاعات (الخدمات والتجارة والفلاحة والأسواق العمومية) ما عدا التبادل الغذائي - الذي يعتبر سلاحاً سياسياً في يد أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، تُبنى الإتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية على فلسفة النمو ومحاربة الفقر عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص عبر عدة أدوات كالشراكات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص واستعمال أداة التمويل المختلط¹¹ لتخفيف العبء على الدول المساهمة، والعمل على توفير إطار جذب للمستثمر من دون التركيز على توفير الإطار الحقوقي للعمال وعلى الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية على السكان بشكل عام والفئات الهشة بشكل خاص.

في ما يتعلق بإتفاقية التجارة الحرة الشاملة والمعتمة التي يتم مناقشتها مع تونس والتي دخلت جملة المفاوضات الرابعة، تم التشديد على أنها امتداد لإتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وتونس منذ 1995 وأنه لم يتم تطوير أي دراسة لتقييم آثار هذه الإتفاقية على الإقتصاد التونسي وعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعالم. في السابق، عند تحرير قطاع النسيج في ظل الشراكة تضررت النساء العاملات في القطاع من الضغط الإنتاجي (حساب الأجر بالدقيقة) ومن إهمال ظروف العمل، فالمنهج المتبع لإظهار الربح التجاري هو الإعتماد على سلاسل الإنتاج ذات انتاجية عالية ويد عاملة رخيصة. يرى الحاضرون أن اقتراحات التحرير المقدمّة في سياق المفاوضات ستعكس سلبيات على عدة مستويات: تحرير الخدمات وخاصة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات سيؤدي إلى تدهور هذا القطاع بسبب حجمه وبسبب المنافسة التسعيرية، وتحرير قطاع الزراعة المعتمد على مبدأ عدم التماثل (asymmetry) وتفكيك النظام الجمركي الزراعي¹² للفترة الإنتقالية (10 سنوات) سيقع بثقله على تونس

المؤتمر الدولي لدعم لبنان في ظل أزمته المتعددة الأوجه الذي عقد في 6 أبريل 2018 وتم الإتفاق فيه على خطة استثمارية تمتد 8 سنوات 2018-2025

التي تعتمد على مزج تمويل القطاع الخاص مع المنح والقروض المقدمّة من البنوك الأوروبية لتمويل برامج ونشاطات متعلّقة بالسياسات الأوروبية الخارجية

يعتمد الإتحاد الأوروبي على طريقة عمل منظمة التجارة العالمية في التحرير التي تركز على مقاربتين : الأولى (مقاربة اللاتحة السلبية) تعتمد على تحرير كل السلع الزراعية ما عدا مجموعة من السلع التي سيتم حمايتها والثانية (مقاربة اللاتحة الإيجابية) تعتمد على حماية معظم السلع الزراعية ما عدا مجموعة سيتم تحريرها. في الحالة التونسية، يتم اعتماد مقاربة اللاتحة السلبية



أكثر من الإتحاد الأوروبي بسبب اعتماد هذا الأخير على سياسات داخلية زراعية تعوض نقص الدعم الناتج عن هذا التحرر - الأمر الذي يغيب في السياسات التونسية.

بما يتعلق باتفاقية الشراكة الثنائية في لبنان، تم مناقشة تطور الأولويات قبل وبعد مراجعة سياسة الجوار الأوروبية وتغير الوضع الإقليمي والوطني مع التركيز على ثلاثة مواضيع أساسية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التركيز على خلق الوظائف والنمو وتطوير الحوكمة الوطنية والأمن، كما تمت الإشارة إلى أن هذه الشراكة سمحت بتطور التجارة الثنائية للبضائع (من 3.7 مليار يورو في 2007 إلى 7.7 مليار يورو في 2017¹³) إلا أن العجز التجاري مستمر لصالح الإتحاد الأوروبي بسبب مستوى التصدير اللبناني المنخفض. أما في ما يتعلق بالخطة الإستثمارية الموجهة لدعم لبنان في ظل أزمته المتعددة الأوجه (مؤتمر سيدر) قدم الحاضرون نظرة نقدية لمضمون هذه "الخطة"، إذ لا تتوفر فيها عناصر الخطة الفعلية، كما أن البرنامج الإستثماري غير مترابط وغير مندرج في إطار رؤية اقتصادية بل هو مجموعة مشاريع تركز على قطاع البنى التحتية. كما أن مخصصات القطاعات الإجتماعية ضئيلة وتقتصر على قطاعات التعليم والصحة والثقافة، ويغيب الإستثمار في التنمية الصناعية والزراعية وفي الإبتكار والطاقة البديلة ولا يتضمن أي دعم حقيقي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وأي اعتبار للتفاوتات المناطقية من منظور الديناميات التي ستخلق مع تطور المشاريع وتداعياتها البيئية والصحية.

توصيات

- ✚ توسيع النقاش بين الإتحاد الأوروبي وإدارة التجارة (DG Trade) بشكل خاص ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية تقييم السياسات والاتفاقيات التجارية السابقة وانعكاساتها التنموية من أجل اقتراح بدائل محددة تراعي التوافق مع مستلزمات المساواة والعدالة الاجتماعية وأولويات التنمية في دول الجوار الجنوبي.
- ✚ العمل على حوار مهيكّل بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة الشريكة في الإتفاقيات (تونس حالياً) ومنظمات المجتمع المدني والنقابات على مواضيع متعلقة بالزراعة المستدامة مثل التخطيط الزراعي وعلى تطوير تقنيات صناعية توفر المياه وعلى المواضيع المتعلقة بالسيادة الغذائية كجزء أساسي من المفاوضات.
- ✚ العمل على حوار مهيكّل بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة الشريكة في الإتفاقيات (تونس حالياً) ومنظمات المجتمع المدني والنقابات على مواضيع متعلقة بالملكية الفكرية كجزء أساسي من المفاوضات.
- ✚ العمل على دعم برامج البحث والتطوير في بلدان الجوار الجنوبي وعلى تبادل الخبرات والتدريب المهني وتبادل التكنولوجيا كجزء من الاتفاقيات.
- ✚ العمل على عدم ازالة الحواجز الجمركية للمواد المدعومة داخليا في أوروبا من الإتحاد (مثل اللحمه الحمراء ومنتجات اللبان والقمح) حتى يتم تقرير مسألة الدعم الداخلي الأوروبي في منظمة التجارة العالمية في ظل الصراع الأميركي -

¹³ https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaepcb2017d11_en.pdf



الأوروبي على التعريفات الجمركية التي تزعزع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي¹⁴. أما في ما يتعلق بالحوافز غير الجمركية، الدعوة إلى عدم استخدام المعايير والكوتا بأهداف حمائية للبضائع التي لا تسمح لتونس بتصديرها (غالباً بضائع زراعية وصيدلية) واعتماد معايير الرقابة العالمية أو اعتماد نظام الإعراف بتكافؤ المعايير من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل - الشبيهة بتلك التي يتم عقدها بين أعضاء الإتحاد الأوروبي.

3- خرائط الطرق للانخراط مع المجتمع المدني

تم وضع خريطة الطريق للانخراط مع المجتمع المدني لبناء إطار استراتيجي مشترك للعمل مع البعثات الأوروبية على المستوى الوطني كمبادرة لتقوية الحوار مع المجتمع المدني في بلدان الجوار. تعتمد خريطة الطريق على تحليل لمساحة المجتمع المدني وتقييم مدى انخراطه مع الإتحاد في البلد لتحديد أولويات الشراكة في هذا الإطار. أكد الحاضرون أن التجربة الأولى لهذه الآلية التي غطت مرحلة 2014 ل 2017 سمحت بانخراط المجتمع المدني وتعريفه على السياسات الأوروبية ومراقبة مدى تأثيره على المستوى الوطني لكنّها لم تشكل استراتيجية متكاملة تسمح بإظهار تأثير المكونات الإقليمية والدولية والأوروبية على البيئة التمكينية لهذا المجتمع المدني، خاصة أنّ موقف الإتحاد من المنظمات والنقابات متغير في مناطق النزاع وأنّ آلية التقييم والمشاركة في البلدان التي تضيق على مساحة المجتمع المدني معطلة. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ثغرات عديدة في المنهجية المتبعة للتشخيص وتحديد الأولويات مع صعوبة الوصول إلى المعلومات في عدّة بلدان من المنطقة ومحدودية المعايير المتبعة للقياس، وتم التأكيد على أنه لم يتم احترام التمثيل الفعال في عدّة تجارب وطنية أي أن عينة المجتمع المدني المشاركة في عملية التقييم لم تعكس طبيعته الفعلية (إغفال المنظمات التي تعمل على المناصرة والمدافعة وحقوق الإنسان). كما تمت الإشارة إلى أنّ الإتحاد الأوروبي قد صرّح بنشر نتائج المشاورات الوطنية وتعميمها على الحكومات ولكن لم يتم نشر غير الوثائق المتعلقة بالتجربة المغربية والتونسية والفلسطينية حفاظاً على أمن بعض الناشطين.

توصيات

أطلق الإتحاد الأوروبي مسار مراجعة هذه الآلية في 2017 مما يشكّل فرصة لتحسين فعالية هذه الخرائط عبر :

- ✚ تحديد دور وآلية الإتحاد الأوروبي والبعثات الوطنية في متابعة انخراط المجتمع المدني في مسار صياغة السياسات الوطنية كأداة لمراقبة مدى إدماج الأولويات والتوصيات المطروحة والمساءلة المشتركة.
- ✚ توسيع إطار آلية المشاورات لخلق مساحة للمجتمع المدني لمناقشة القضايا المتعلقة بالإطار الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الجوار الجنوبي مثل الجنردة وحقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والحوكمة والتجارة والاستثمار والسياسات الضريبية ودور القطاع الخاص وغيرها

2019 حرب الزيتون جبل الجليلد المخفي في الحرب التجارية الأمريكية - الأوروبية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 5 مايو 2019

http://www.aleqt.com/2019/05/04/article_1593381.html



- ✚ مراجعة معايير تقييم البيئة التمكينية للمجتمع المدني إذ أنّ المعايير في النسخة الأولى تُختصر بالإطار القانوني المتعلق بعمل الجمعيات وربطها بالمسارات والمعايير الدولية كمبادئ اسطنبول التي تشكل إطار شامل لفعالية منظمات المجتمع المدني
- ✚ خلق آلية لتعديل خريطة الطريق مع أي تغيير في الإطار الوطني على مستوى القوانين أو في حال فرض قيود على المجتمع المدني

4- مساءلة القطاع الخاص

في ظل الدور المتنامي للقطاع الخاص في السياسات الأوروبية الخارجية وفي إطار تمويل التنمية والأجندة 2030 عبر عدّة أدوات كالشراكات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والتمويل المختلط ورغبة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الأوروبية في تحويل مساعدات التنمية الرسمية من القطاع العام إلى الخاص، ركزت الجلسة الرابعة على واقع مساءلة هذا القطاع على مستوى الوطني وعلى مستوى السياسات الأوروبية المرتبطة بمنطقة الجوار الجنوبي والتحديات المرتبطة بهذا المفهوم. أكد الحاضرون أنّه هناك حاجة ملحة للعمل على إطار قانوني يسائل ويحاسب القطاع الخاص لضمان تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ظل العمل الاستثماري والتمويلي الذي يلعبه في المنطقة (خاصة أنّ أكبر الشركات المتعددة الجنسية في المنطقة أصلها أوروبي و/أو تتبع سلسلة الإمداد الأوروبية) وفي ظل سعي الحكومات إلى توفير بيئة محفزة لعمله عبر تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات نقدية. فتمت مناقشة المقاربات القانونية المتعددة التي يجب اتباعها: الملزمة (hard law) بالرغم من أنها تخفف من التحفيز للقطاع الخاص والأقل إلزاماً (soft law) التي يمكن أن تسمح للشركات بالتراخي في تحمّل المسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان على حساب تحفيز النمو. على مستوى الإتحاد الأوروبي، هناك نقاشات حول سلسلة من التوصيات حول المسؤولية المدنية والجنائية للانتهاكات الحقوقية المتعلقة بالقطاع الخاص في إطار خطة العمل الأوروبية على الديمقراطية وحقوق الإنسان 2015-2019 ولكنّه لا يزال يعتمد المقاربة الطوعية لمحاسبة الشركات والمقاربة القانونية غير الملزمة بالرغم من التزامه بحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان وقطاع الأعمال.

توصيات



- ✚ خلق آلية ملزمة متعددة الأطراف وبمشاركة المجتمع المدني لمراقبة أثار الإستثمارات الخاصة الأوروبية والشركات المتعددة الجنسية الأوروبية في بلدان منطقة الجوار الجنوبي. مع التنبّه إلى تكييف المعايير حسب نوع الشركات والقطاعات التي تستثمر فيها وحجمها.
- ✚ خلق آلية لمراقبة ومساءلة دور مؤسسات الأعمال في مناطق النزاع في الجوار الجنوبي مثل ليبيا وسوريا
- ✚ العمل على تعزيز آليات الشفافية والوصول إلى المعلومات في بلدان الشراكة وعلى مستوى مكونات الإتحاد الأوروبي لدعم آلية المراقبة والمساءلة المشتركة.

وأخيراً، أكد الحاضرون، كممثلين عن المجتمع المدني من بلدان منطقة الضفة الجنوبية للمتوسط التعلق بدولهم وهذا منسجم مع المفاهيم والمعايير الدولية-التي تتألف من الأرض والإقليم والشعب ومؤسساتها، من بينها مؤسسات الحكومة المعترف بها دولياً- تكريس جهودهم لخدمة المصالح التعددية والعامّة من خلال منظماتهم ومؤسساتهم كجزء لا يتجزأ من الدول التي يعملون ويعيشون فيها. في هذا الإطار، يعبرون عن تأييدهم وتطبيقهم للمبادئ الميسرة لتقرير المصير للشعوب وسيادتها الدائمة على الموارد الطبيعية وحمايتها ضمن الالتزام المشترك بالديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان والالتزامات المقابلة للدول، بما في ذلك الدول الخاضعة للقواعد الآمرة في القانون الدولي في مواجهة الكافة.